

## الفصل الرابع

دراسة تطبيقية على الصعوبات الإجرائية في إثبات الجريمة الإلكترونية وكيفية التعامل

معها في (نطاق شرطة دبي)

تمهيد

حرصت شرطة دبي على مواكبة كافة التطورات في مجال التكنولوجيا وذلك من خلال تطبيق أعلى المعايير والأساليب الحديثة الخاصة بمكافحة الجريمة الإلكترونية وذلك حرصاً منها على أمن المؤسسات الحكومية والخاصة وأيضاً أمن أفراد المجتمع، لذا فإن الرسالة السامية التي تسعى شرطة دبي إلى تحقيقها من خلال تطبيق استراتيجيتها هي " السعي لجعل دبي مدينة الأمن والأمان المستدام بخدمات ذكية ومبتكرة لتفوق مؤسسي عالمي في بيئة محفزة على الابتكار والإبداع من أجل إسعاد المجتمع". (١٤٠)

لهذا نجد شرطة دبي سبّاقة عن غيرها في الكشف عن أصعب الجرائم الحديثة من خلال تسخير كافة الإمكانيات البشرية والتي تتمثل بالمحققين والخبراء والفنيين للتغلب على كافة التحديات والصعوبات في إثبات الجريمة الإلكترونية وكذلك إمكانيات تقنية ومادية باستخدام أفضل التقنيات الحديثة والمبتكرة والذكية للوصول في زمن قياسي لمرتكبي تلك الجرائم الإلكترونية، وعليه سنتناول هذا الفصل في بحثين، سنتطرق بالمبحث الأول عن معرفة أنواع الجرائم الإلكترونية في شرطة دبي وكيف

(١٤٠) الموقع الرسمي لشرطة دبي تاريخ التصفح في ٢٠٢٢/١١/٠١ م:

<https://www.dubaipolice.gov.ae/wps/portal/home/aboutus/ourstrategy/value?lang=ar>

يتم التعامل معها، ومن ثم سنتناول بالبحث الثاني أنواع الأساليب التدريبية وأهم التطبيقات العملية في نطاق شرطة دبي.

## المبحث الأول

### أنواع الجرائم الإلكترونية وكيف يتم التعامل معها في شرطة دبي

#### تمهيد

أصبحت الجرائم الإلكترونية بكافة أنواعها في وقتنا الحاضر تشكل الخطر الأكبر على أفراد المجتمع بل حتى المؤسسات الحكومية والخاصة لم تسلم من تلك الجرائم وما تسببه من أضرار كبيرة وخسائر مالية فادحة سواء للأفراد أو المؤسسات، وتتنوع الجرائم بتنوع مرتكبيها حيث هناك من المجرمين من يستهدف فئات المجتمع بمختلف أعمارهم وجنسهم وهناك من يستهدف المؤسسات الكبيرة والصغيرة، وعلية فأنا شرطة دبي قد حرصت على التصدي لمثل هذه الأنواع من الجرائم الإلكترونية، والوقوف على الحد من انتشارها من خلال الطرق الحديثة لمواجهتها وكذلك نشر ثقافة التصدي لها من قبل أفراد المجتمع عن طريق النشرات التوعوية والتثقيفية لهم بكافة المنصات الخاصة بها.<sup>(١٤١)</sup> وعلية سيتم تقسيم هذا البحث في مطلبين أحصص الأول لمعرفة أنواع الجريمة الإلكترونية والحد من انتشارها في إمارة دبي. ويكون الثاني: البيان التعامل مع الجرائم الإلكترونية وتحصيل الدليل الإلكتروني وفي التالي:

(١٤١) الرئيسي. شعيب آدم محمد. المواجهة الأمنية لجريمة الإرهاب الإلكتروني في دولة الإمارات العربية المتحدة. رسالة ماجستير في البحث الجنائي. أكاديمية شرطة دبي. ٢٠٢٠.

## المطلب الأول

### أنواع الجريمة الإلكترونية والحد من انتشارها في إمارة دبي

تعمل شرطة دبي جاهدةً بكافة عناصرها المتخصصين بمكافحة الجرائم الإلكترونية في مواجهة ما أفرزته الطفرة المعلوماتية من تهديدات أمنية تهدد أفراد المجتمع بكافة شرائحه وكذلك المؤسسات الحكومية والخاصة من خلال تقديم أفضل الخدمات الأمنية وبصورة سلسة وسريعة وأيضاً سرية في حال تطلب الأمر، فقد ركزت شرطة دبي كافة الإمكانيات لتحقيق هدفها وهو الحد من انتشار الجريمة ومنع وقوعها والقبض على مرتكبي تلك الجرائم بأسرع وقت ممكن.

كما أن شرطة دبي تعد من المؤسسات الرائدة في استخدام وابتكار أفضل الطرق والأساليب الذكية في الخدمات الأمنية حرصاً منها على مواكبة كافة الأخطار المحدقة في ضل التطور السريع والهائل في مجال تكنولوجيا المعلومات الذي يتم استخدام واستغلال هذا التطور من قبل مرتكبي الجرائم الإلكترونية في ارتكاب كافة الجرائم بمختلف أنواعها وبكل الطرق الممكنة والغير قانونية في سبيل زعزعة أمن واستقرار أفراد المجتمع.

لذلك فقد خصصت شرطة دبي إدارات مختصة وفنية لمواجهة تلك الجرائم والعمل على خلق بيئة آمنة لكافة أفراد المجتمع في ضل وجود نمط حياة يعتمد بشكل شبه كلي على خدمة الإنترنت في التواصل والتعامل مع الآخرين وكذلك في إنجاز الأعمال وبذلك يصبح المجتمع أكثر عرضة لوقوع الجرائم الإلكترونية في تلك البيئة التقنية التي لا غنى عنها في وقتنا الراهن.<sup>(١٤٢)</sup>

فمنذ عام ٢٠٠٢ أسست شرطة دبي إدارة المباحث الإلكترونية بالإدارة العامة للتحريات والبحث الجنائي تعنى بكافة القضايا المختصة بالجرائم الإلكترونية بناء على توجيهات القائد العام لشرطة

(١٤٢) المصدر إدارة المباحث الإلكترونية، الادارة العامة للتحريات والمباحث الجنائية، شرطة دبي، بتاريخ ١١-١٠-٢٠٢٢م.

دبي حينها الفريق ضاحي خلفان تميم، حيث أن الإجراء السابق كان عبارة عن تلقي البلاغات الجنائية بكافة أنواعها عن طريق مراكز الشرطة المتواجدة في جميع مناطق الاختصاص بإمارة دبي، ولم يكن هناك إدارة مختصة لتلقي البلاغات الخاصة بالجرائم الإلكترونية، لكن بوجود الإدارة المختصة والتي تتكون من أفضل الخبراء المختصين في مجال البحث والتحري عن الجرائم الإلكترونية، أصبحت المهمة سهلة ومختصرة الإجراءات وسريعة الوصول لمرتكبي تلك الجرائم نظراً لما تقدمه تلك الإدارة من خدمات جلييلة في تلقي البلاغات بشكل واضح وسري شريطة أن تقع تلك الجرائم عبر وسائل تقنية المعلومات (الإنترنت) فما عدى ذلك تذهب تلك البلاغات لمراكز الشرطة حسب مناطق الاختصاص.

تشكل إدارة المباحث الإلكترونية بالإدارة العامة للتحريات والبحث الجنائي من أربعة أقسام مختصة مقسمة على النحو التالي تتعامل مع كافة أنواع الجرائم الإلكترونية التي يعاقب عليها القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٤) لسنة ٢٠٢١ في شأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية:

(١) قسم مختص بجرائم أمن المعلومات: وهي الجرائم التي تتضمن خرق في أنظمة المعلومات التقنية، بحيث يقوم الجاني من خلالها بالحصول على معلومات حساسة قد تضر بالمؤسسات أو الأشخاص. (١٤٣)، ومن أهم الأساليب الاجرامية في هذا النوع من الجرائم:

- اختراق حسابات مواقع التواصل الاجتماعي.
- اختراق الحسابات البنكية.
- اختراق المواقع الإلكترونية.

---

(١٤٣) المصدر إدارة المباحث الإلكترونية، الإدارة العامة للتحريات والمباحث الجنائية، شرطة دبي، بتاريخ ١١-١٠-٢٠٢٢م.

- اختراق البريد الإلكتروني.
- تعطيل الخدمات الإلكترونية.
- خيانة الأمانة وافشاء الاسرار.

(٢) قسم مختص بجرائم النفس والعرض: وهي الجرائم التي تقع على الأشخاص (الطبيعي أو الاعتباري)،

ويقصد بها تلك الجرائم التي يمكن أن يكون لها تأثير يمس كيان الشخص وحرية وأفكاره وكرامته أو في

معتقداته الدينية وأيضاً العادات والتقاليد الخاصة به. (١٤٤)

ومن أهم الأساليب الاجرامية في هذا النوع من الجرائم:

- السب والقذف الذي يقع على الأشخاص الطبيعية والاعتبارية.
- التهديد الذي يقع على الأشخاص الطبيعية والاعتبارية.
- الابتزاز الذي يقع على الأشخاص الطبيعية والاعتبارية.
- الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة.
- الكراهية وازدراء الأديان.
- التحريض على الفجور والدعارة.
- الجرائم الواقعة على الأطفال.

(١٤٤) المصدر إدارة المباحث الالكترونية، الادارة العامة للتحريات والمباحث الجنائية، شرطة دبي، بتاريخ ١١-١٠-٢٠٢٢م.

٣) قسم مختص بجرائم النصب والاحتيال الإلكتروني: وهي الجرائم التي يتم استعمال فيها إحدى وسائل الحيلة لإغفال المجني عليهم بدافع الحصول على المال بطريقة غير مشروعة مثل التحويلات المالية أو عمليات الإيداع البنكي.<sup>(١٤٥)</sup> ، ومن أهم الأساليب الاجرامية في هذا النوع من الجرائم:

- الاحتيال الإلكتروني التجاري للشركات والاحتيال الإلكتروني للأشخاص (ربح الجوائز الوهمي).
- البريد الإلكتروني المزيف.
- التسول الإلكتروني.
- الوظائف الوهمية على مواقع الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي.

٤) قسم مختص بجرائم بوابات الدفع الإلكتروني: وهي الجرائم التي تقع عند استخراج خدمات تقنية بواسطة أوراق مزورة وأيضاً الجرائم التي تقع على البطائق الائتمانية في مواقع الإنترنت للحصول على سلع أو خدمات.<sup>(١٤٦)</sup> ، ومن أهم الأساليب الاجرامية في هذا النوع من الجرائم:

- استغلال ثغرات إلكترونية لمواقع الدفع الإلكترونية.
- حالات انتحال صفة الغير.
- الروابط الإلكترونية الوهمية.
- عملية احتيال الشركات الوهمية لأفراد المجتمع.
- عملية استخدام بيانات البطائق الائتمانية المسروقة.

---

(١٤٥) المصدر إدارة المباحث الالكترونية، الادارة العامة للتحريات والمباحث الجنائية، شرطة دبي، بتاريخ ١١-١٠-٢٠٢٢م.

(١٤٦) المصدر إدارة المباحث الالكترونية، الادارة العامة للتحريات والمباحث الجنائية، شرطة دبي، بتاريخ ١١-١٠-٢٠٢٢م.

كذلك فقد كرست شرطة دبي كافة جهودها في مكافحة الجرائم الإلكترونية عن طريق إنشاء موقع خاص بعام ٢٠١٨م لتلقي البلاغات الخاصة بجرائم تقنية المعلومات (الإنترنت) بطريقة حرفية وسهلة بهدف تضييق انتشار مثل هذا النوع من الجرائم على أفراد المجتمع وزرع الثقة فيما بينهم عن طريق التفاعل معهم من خلال منصة (ECRIME) الإلكترونية المعنية بتلقي البلاغات الجنائية بسرية تامة. حيث تعد منصة (ECRIME) من أهم المنصات التي تقدم خدمات أمنية لكافة الجمهور في النطاق الجغرافي لمدينة دبي على مدار ٢٤ ساعة، حيث أرتفع مؤشر الاتصالات والبلاغات عن أنشطة وجرائم إلكترونية بنسبة تزيد على ٣٠٠٪ منذ إطلاق المنصة بعام ٢٠١٨م، فقبل إطلاق المنصة كان مؤشر البلاغات يتفاوت بين ٦٠٠ و ٨٠٠ بلاغ سنوياً عن طريق إحصائيات مراكز الشرطة، ولكن بعد إطلاق المنصة وصلت الاتصالات والبلاغات حتى عام ٢٠٢١ أكثر من ٢٥ ألف بلاغ واتصال.<sup>(١٤٧)</sup> لهذا فقد كان لمنصة (ECRIME) الدور الكبير في احتواء كافة الاتصالات والبلاغات عن كافة أنواع الجرائم الإلكترونية مما أسهم بالوصول للنتائج التي يمكن أن نلخصها على النحو التالي:

١. الحد من انتشار الجريمة الإلكترونية فقد ساعدت المنصة في الوصول للجنة بطريقة مبتكرة وسريعة.
٢. معرفة أنواع جديدة من الجرائم من خلال ما يتم الإبلاغ عنه من قبل الجمهور.
٣. خلق الثقة بين أجهزة الشرطة وأفراد المجتمع والشعور بالأمان والطمأنينة عن تقديم البلاغ.
٤. سهولة الإجراءات ووضوح العملية عند تقديم البلاغ يمكن لكافة شراح المجتمع أن يتعامل مع المنصة.

(١٤٧) الهاجري. ٢٠٢١م. مجرمون إلكترونيون استهدفوا قطاعات حيوية خلال جائحة «كورونا». جريدة الإمارات اليوم تاريخ

التصفح ٢٠٢٢/١١/٧م:

<https://www.emaratalyout.com/local-section/accidents/٢٠٢١-٠٦-٠٢-١,١٤٩٧٢٣٣?ot=ot.AMPPageLayout>

٥. نشر ثقافة لكافة أفراد المجتمع عن مخاطر الإنترنت وكيفية الحماية الأساسية من مخاطر الجرائم الإلكترونية، عن طريق معرفة حماية الرقم السري، ومفهوم التعامل مع التطبيقات الهاتفية عند منح الأذونات الخاصة الغير ضرورية.

## المطلب الثاني

### التعامل مع الجرائم الإلكترونية وتحصيل الدليل الإلكتروني

لم تقتصر جهود شرطة دبي في مكافحة الجرائم الإلكترونية بتلقي الاتصالات والبلاغات عن أنشطة وجرائم إلكترونية بل عززت ذلك بإنشاء إدارة مختصة تسمى إدارة الأدلة الجنائية الإلكترونية بالإدارة العامة للأدلة الجنائية وعلم الجريمة، تعمل بشكل موازي ومتناسق مع إدارة المباحث الإلكترونية بالإدارة العامة للتحريات والبحث الجنائي حيث تعتبر الوجه الآخر لها، تتعامل مع معظم القضايا الجنائية والمدنية بشأن الجرائم الإلكترونية في سبيل تقديم الدليل العلمي للجهات الشرطية والقضائية وذلك بالاستعانة بأحدث الوسائل والتقنيات العلمية في الكشف عن الجرائم الإلكترونية.

تهدف إدارة الأدلة الجنائية الإلكترونية الى تحقيق الكثير من المهام المنوطة بها فيما يخص التعامل مع الجرائم الإلكترونية وتحصيل الدليل ومنها: (١٤٨)

- استخراج وتحليل الأدلة الإلكترونية المتحصلة والحفاظ عليها وكذلك حماية موثوقية تلك الأدلة وتقديمها للجهات المختصة من أجل الكشف عن الجريمة وتحديد مرتكبيها.
- الكشف عن النوايا والبواعث التي أدت الى ارتكاب الجريمة عن طريق تحليل الأدلة الإلكترونية.

(١٤٨) المري. سعيد ثاني. ضابط أمن المعلومات بالقيادة العامة لشرطة دبي. مقابلة شخصية. ٢٠٢٢/١١/١.

- الحفاظ على مسرح الجريمة الإلكتروني من خلال جمع كافة الأدلة وتحريزها وحفظها وأيضاً تحليلها.

- العمل على تطوير منظومة الفحوصات بالمطابقة البايومترية (١٤٩) من خلال استغلال أنظمة

القياسات الحيوية للأدلة المرئية والصوتية.

- عمل التقارير الفنية بشكل حرفي بناء على معايير علمية وقواعد فنية معتمدة، تشمل تحليل

وتقييم وبيان الأدلة وماهيتها وارتباطها بالقضية.

يتمحور دور إدارة الأدلة الجنائية الإلكترونية في التركيز على كيفية التعامل مع الجرائم الإلكترونية

بهدف الحصول على الدليل الإلكتروني وإثبات الجريمة الإلكترونية وتقديم الأدلة للجهات المختصة،

لذلك فقد تم تخصيص ستة أقسام فرعية بالإدارة تعمل بشكل منظم ومتناسق مع بعض في تحليل

واستخراج الأدلة الإلكترونية بجميع أنواعها، تم تأسيس تلك الأقسام الفرعية وفق أعلى المعايير العلمية

والفنية بهدف الوصول للأدلة الإلكترونية بطريقة حرفية وسريعة تعكس رؤية شرطة دبي في تحقيق الأمن

والأمان في المجتمع. (١٥٠)

القسم الأول/ تحليل أدلة الحاسب الآلي. (١٥١):

يلعب قسم تحليل أدلة الحاسب الآلي دوراً مهماً في فحص وتحليل وتقييم الأدلة الإلكترونية

المستخرجة من أجهزة الحاسب الآلي التي تحتوي على ذاكرة تخزين ومنها على سبيل المثال:

- بطاقات الذاكرة (Memory Cards): وهي عبارة عن بطاقات إلكترونية ذات سعات مختلفة

تستخدم في تخزين الملفات الإلكترونية.

(١٤٩) موقع كاسبر اسكي للحماية، تاريخ التصفح ٢٠٢٢/١١/٠٩:

<https://me.kaspersky.com/resource-center/definitions/biometrics>

(١٥٠) مرجع سابق. استراتيجية شرطة دبي.

(١٥١) المصدر إدارة الأدلة الإلكترونية، الإدارة العامة للأدلة الجنائية وعلم الجريمة، شرطة دبي، بتاريخ ٢٥-١٠-٢٠٢٢م.

- شرائح ذاكرة (USB): هي عبارة عن شرائح مختلفة الأحجام والسعة يتم تخزين الملفات الإلكترونية عليها.

- قرص صلب خارجي (HDD-SSD): وهي عبارة عن أقراص صلبة مختلفة في الأحجام والسعة تستخدم في تخزين الملفات الإلكترونية.

الإجراءات المتخذة في تحصيل الدليل الإلكتروني في هذا القسم: (١٥٢)

- استلام القضية والأحراز من أرشيف الإدارة العامة.
- التأكد من حالة الحرز من حيث الضرر أو العبث فيه وفي حال وجود أضرار نتيجة النقل يتم الاعتذار عن استلامه والتعامل معه.
- تسليم القضية للخبير المختص للبدء بالعمل.
- توثيق جميع بيانات الحرز كتابياً وايضاً يتم تصويرها.
- التأكد من مطابقة مواصفات الأجهزة لما هو مبين ومضح برسالة القضية.
- يتم تحديد خصائص الجهاز وأماكن تخزين المعلومات.
- يقوم الخبير بعملية استرجاع البيانات المخزنة في وحدات التخزين (بطاقات الذاكرة، شرائح الذاكرة والأقراص الصلبة).

- عمل نسخة إلكترونية مطابقة تماماً للنسخة الأصلية والحفاظ عليها من أي تغيير أو ضياع.

- عمل فحص للنسخة الإلكترونية التي تم إنشاؤها بعملية الفحص والتحليل فقط.

- تحديد الملفات والبرامج المراد فحصها حسب ما تم ذكره في القضية.

- عمل تقرير فني من قبل الخبير لما حصل عليه من نتائج خلال عملية الفحص.

---

(١٥٢) المري. سعيد ثاني. ضابط أمن المعلومات بالقيادة العامة لشرطة دبي. مقابلة شخصية. ٢٠٢٢/١١/١.

- عمل مراجعة للتقرير من قبل رئيس القسم ومن ثم اعتماد التقرير النهائي.
- إرسال التقرير وتصديره للجهة المختصة وحفظ ملف القضية في قاعدة البيانات الخاصة بالقسم.

### القسم الثاني/ تحليل الأدلة الصوتية. (١٥٣)

يلعب قسم تحليل الأدلة الصوتية دور مهماً أيضاً في زيادة جودة المادة السمعية المسجلة بالأدلة السمعية وذلك لغرض إثبات واقعة الجريمة والوصول الى الجاني. ويتم في هذا القسم عمليات فحص للصوت بطرق مختلفة وحرفية للوصول الى أفضل نتائج يمكن التعرض من خلالها بشكل دقيق على الصوت المطلوب لغرض إدانة المتهم والتأكيد على أنه صاحب الصوت، لذلك فهناك عدة عمليات لفحص الصوت وستتناول منها:

- **عملية الفحص السماعي**: وهي عبارة عن فحص مبدئي لمقارنة الصوت موضوع الفحص بصوت المشتبه به من خلال أسلوب الحديث ومهارات نطق الحروف وسرعة الكلام وطبقة الصوت.
- **عملية فحص طبقة الصوت Pitch Analysis**: وهي عبارة عن فحص يحدد طبقة الصوت وعلاقته بأسلوب الحديث وكيفية اختلافهما وتشابهما مع الحروف والكلمات ومقارنة هذه العلاقة ونتائجها مع الصوت موضوع الفحص وأصوات المشتبه به.
- **عملية فحص الرسوم الطيفية Spectrogram Analysis**: وهي عبارة عن تحليل خصائص الصوت من خلال ثلاثة محاور (التردد، الشدة، الوقت) إضافة الى مقارنة الحزم الصوتية (Voice Formats) وعمل مقارنة لنتائج التحليل بين الصوت موضوع الفحص وبين صوت المشتبه به.

- عملية فحص الطيف الترددي (Spectrum Analysis): وهي عبارة عن فحص طيف

الترددات الصوتية إضافة الى الترددات الخاصة بالضجيج وتحديد أنواعها بغرض معالجتها.

- المرشحات الصوتية الرقمية (Digital Audio Filters): وهي عبارة عن مرشحات لتنقية

الصوت من الضجيج لغرض منع وإزالة الترددات المختلفة والمتغيرة من الضجيج أو الضوضاء التي

بالمادة السمعية.

الإجراءات المتخذة في تحصيل الدليل الإلكتروني في هذا القسم: (١٥٤)

- استلام القضية والأحراز من إدارة الشؤون الفنية.

- التأكد من سلامة الحرز وتحديد الخبر المختص.

- إجراء الفحص المبادئ لتحديد المواد المسجلة وتحديد المطلوب منها.

- يتم أولاً عمل إجراء الفحص السماعي (Critical Listening) لتحديد حالة احتياج المواد

المسجلة لإجراء فحوصات توضيح المادة السمعية.

- يتم تحليل الضجيج بواسطة الطيف الترددي وتحليل الرسوم الطيفية.

- في حال احتياج المادة لتوضيح يتم استخدام المرشحات الرقمية وتحليل الطيف الترددي.

- يتم عمل تقرير فني خاص بالمواد المفرغة مع تحديد ماهيتها.

- يتم إرسال التقرير للجهة الطالبة

### القسم الثالث/ تحليل أدلة الفيديو والصور. (١٥٥)

يلعب قسم تحليل أدلة الفيديو والصور دور مهماً في تحليل المواد المرئية المسجلة والتي يتم أخذها من الأنظمة الأمنية المصورة أو من الوسائط الإلكترونية المختلفة وذلك لبيان ما تحويه من حقائق. ويعد الدليل المرئي من أهم وأقوى الأدلة التي يمكن استخدامها لغرض إثبات الواقعة وإدانة المتهم.

### الإجراءات المتخذة في تحصيل الدليل الإلكتروني في هذا القسم: (١٥٦)

- استلام الحرز من إدارة مسرح الجريمة.
- استلام ملف الفحص من قسم أمن المبنى بعد التأكد من بيانات الحرز وطلب الفحص.
- تعيين الخبير المختص لفحص الدليل.
- اجراء كافة الفحوصات المطلوبة للحرز.
- إعداد التقرير الفني المبدئي في حالة طلب استخراج الصور.
- إعداد التقرير الفني المفصل في حال طلب من قبل النيابة العامة.
- وأخيراً تصدير التقرير للجهة المعنية.

### القسم الرابع/ فحص البرمجيات وقواعد البيانات. (١٥٧)

يلعب قسم فحص البرمجيات وقواعد البيانات دور مهماً في فحص وتحليل وتقييم قواعد البيانات بأجهزة الحاسب الآلي أو أجهزة الخادم (Server)، كما يقوم بدور هاماً جداً وهو فحص الفيروسات وبرامج القرصنة التي يمكن أن تتواجد في أجهزة الحاسب الآلي أو أجهزة الخادم والتي يتم زرعها أو نشرها عن طريق شبكة الانترنت أو عن طريق ذاكرة تخزين خارجية، لذلك فإن المختصين في

(١٥٥) المصدر إدارة الأدلة الإلكترونية، الادارة العامة للأدلة الجنائية وعلم الجريمة، شرطة دبي، بتاريخ ٢٥-١٠-٢٠٢٢م.

(١٥٦) المري. سعيد ثاني. ضابط أمن المعلومات بالقيادة العامة لشرطة دبي. مقابلة شخصية. ١/١١/٢٠٢٢.

(١٥٧) المصدر إدارة الأدلة الإلكترونية، الادارة العامة للأدلة الجنائية وعلم الجريمة، شرطة دبي، بتاريخ ٢٥-١٠-٢٠٢٢م.

هذا القسم يقومون بمجهود كبير في عملية التحليل والتقييم بشكل بالغ الدقة لغرض الحصول على الدليل الإلكتروني.

الإجراءات المتخذة في تحصيل الدليل الإلكتروني في هذا القسم: (١٥٨)

- استلام القضية أو الحرز من الجهة المعنية.
- التأكد من سلامة الحرز وتحديد الخبير المختص.
- التأكد من عدم تشغيل الأجهزة إلا في حالات الضرورة القصوى.
- أخذ صورة عامة لمحتوى الحرز وتصوير كل ما يميزه مثل (الرقم التسلسلي - النوع - الأصدر).
- يقوم المختص بعمل استرجاع لكافة البيانات المخزنة في وحدات التخزين، وعمل نسخة مطابقة تماماً والمحافظة على النسخة الأصلية.
- تتم عملية الفحص الجنائي على النسخة التي تم إنشاؤها باستخدام برامج كمبيوتر خاصة بعملية الفحص والتحليل.
- عمل مسح إلكتروني باستخدام برامج الكشف عن الفيروسات أو برامج القرصنة.
- في حال وجود فيروس أو برنامج قرصنة يجب تحديد نوعه ودوره في عملية القرصنة.
- عمل تقرير فني مفصل يتضمن النتائج التي تم التوصل إليها خلال عملية الفحص.
- اعتماد التقرير من قبل رئيس القسم ومدير الإدارة.
- إرسال التقرير للجهة المعنية مع الحفاظ على نسخة منه بقاعدة البيانات.

## القسم الخامس / فحص الشبكات وأجهزة الاتصالات. (١٥٩)

يلعب قسم فحص الشبكات وأجهزة الاتصالات دور مهماً في تحليل وفحص شبكة

الانترنت وأجهزة الاتصال، فهناك عدة عمليات فحص دقيقة يقوم بها القسم وتمثل في التالي:

- عملية فحص رسائل البريد الإلكتروني: وهي عبارة عن فحص وتحليل وتقييم محتوى رسائل البريد

الإلكتروني المتبادلة عبر شبكة الانترنت من خلال أجهزة الحاسب الآلي وما في حكمها.

- عملية فحص أجهزة اختلاس المكالمات الدولية: وهي عبارة عن فحص وتحليل وتقييم الأدلة

الإلكترونية التي تستخدم في اختلاس المكالمات الدولية، والتي تتضمن جهاز (Router) الذي

يقوم بدوره عبر شبكة الانترنت بتوزيع الخدمات والبيانات الإلكترونية بين الأجهزة في الشبكة

وتحديد مسارها، كذلك جهاز (ADSL) الذي يقوم بتوصيل أجهزة الحاسب الآلي بالانترنت

سلكياً ولا سلكياً، وأيضاً جهاز (Adapter) وهو عبارة عن جهاز يقوم بتوصيل الهواتف بشبكة

الانترنت من خلال تحويل المكالمات الصوتية إلى رقمية ومن ثم إلى شبكة الانترنت وليس عبر

خطوط الهواتف الدولية الاعتيادية، وأخيراً أجهزة (Internet Phone Adapter) وهي أجهزة

مخصصة بتوصيل الهواتف بشبكة الانترنت من خلال تحويل المكالمات الصوتية إلى رقمية ومن ثم إلى

شبكة الانترنت وليس عبر خطوط الهواتف الدولية الاعتيادية.

- عملية فحص أجهزة الاستقبال الرسيفر (Receiver Satellite) وهي عبارة عن فحص وتحليل

وتقييم الأدلة الإلكترونية التي تستخدم في اختلاس القنوات الفضائية المشفرة بصورة غير شرعية،

والتي تتم غالباً باستخدام بطاقات خاصة مشفرة تستخدم لفك تشفير القنوات الفضائية عن طريق

جهاز الرسيفر المتصل بجهاز التلفاز.

---

(١٥٩) المصدر إدارة الأدلة الإلكترونية، الادارة العامة للأدلة الجنائية وعلم الجريمة، شرطة دبي، بتاريخ ٢٥-١٠-٢٠٢٢م.

الإجراءات المتخذة في تحصيل الدليل الإلكتروني في هذا القسم فيما يخص الرسائل

الإلكترونية: (١٦٠)

- استلام القضية أو الحرز من الجهة المعنية.
- يتم التعامل مع النسخة الأصلية فقط للرسائل الإلكترونية، وذلك عن طريق الدخول على البريد الإلكتروني المراد فحصه.
- يجب ألا يكون قد مضى على تاريخ ورود الرسالة الإلكترونية أكثر من ستة أشهر، وذلك بسبب عدم احتفاظ أغلب الشركات بالرسائل أكثر من تلك المدة.
- يقوم المختص بفحص الرسالة الإلكترونية عن طريق مرؤوس الرسالة الإلكترونية ( Email Header) الذي يحتوي على معلومات مهمة تساعد في تحديد مصدر الرسالة الإلكترونية مثل العنوان الشبكي (IP Address) والوقت الي تم إرسال الرسالة فيه.
- يتم تزويد الجهة المعنية بمرؤوس الرسالة الإلكترونية لمعرفة المصدر وتحديد المشتبه به ومن ثم ضبط المشتبه مع الأجهزة الذي تم إرسال الرسالة منها.
- في حال وجود فيروس أو برنامج قرصنة يجب تحديد نوعه ودوره في عملية القرصنة.
- عمل تقرير في مفصل يتضمن النتائج التي تم التوصل إليها خلال عملية الفحص.
- اعتماد التقرير من قبل رئيس القسم ومدير الإدارة.
- إرسال التقرير للجهة المعنية مع الحفاظ على نسخة منه بقاعدة البيانات.

(١٦٠) المري. سعيد ثاني. ضابط أمن المعلومات بالقيادة العامة لشرطة دبي. مقابلة شخصية. ١/١١/٢٠٢٢.

الإجراءات المتخذة في تحصيل الدليل الإلكتروني في هذا القسم فيما يخص اختلاس المكالمات

الدولية: (١٦١)

- استلام القضية أو الحرز من الجهة المعنية.
- التأكد من سلامة الحرز وتحديد الخبير المختص.
- تحديد نوع الجهاز وتوثيق جميع بياناته كتابياً وتصويرها.
- تحديد خصائص الجهاز وأماكن تخزين المعلومات به، وعمل نسخه منها.
- بيان الملفات المرتجعة والمحذوفة والتي تمت الكتابة عليها مع تحديد تواريخ كل عملية.
- تحديد الملفات الإلكترونية المفقودة والممسوحة والتي تم الكتابة عليها بناءً على مكانها في ذاكرة الجهاز موضوع الفحص.
- تحديد آلية عمل الجهاز إذا كان مجهول الهوية حسب طرق الفحص والتحليل المتبعة.
- تحديد نوعية الملفات وشفراتها وفي حالة وجود رموز سرية تمنع الدخول عليها يتم إجراء اختراقها لمعرفة ماهيتها ومدى علاقتها بالقضية.
- عمل تقرير في مفصل يتضمن النتائج التي تم التوصل إليها خلال عملية الفحص.
- اعتماد التقرير من قبل رئيس القسم ومدير الإدارة.
- إرسال التقرير للجهة المعنية مع الحفاظ على نسخة منه بقاعدة البيانات.

الإجراءات المتخذة في تحصيل الدليل الإلكتروني في هذا القسم فيما يخص أجهزة

الاستقبال (الرسيفر): (١٦٢)

- استلام القضية أو الحرز من الجهة المعنية.
  - التأكد من سلامة الحرز وتحديد الخبير المختص.
  - تحديد نوع الجهاز وتوثيق جميع بياناته كتابياً وتصويرها.
  - تحديد خصائص الجهاز وأماكن تخزين المعلومات به، وعمل نسخه منها.
  - تحديد آلية عمل الجهاز إذا كان مجهول الهوية حسب طرق الفحص والتحليل المتبعة.
  - توصيل جهاز الرسيفر بالإنترنت للتأكد من وجود برامج تقوم بتحميل الشفرات لتشغيل القنوات الفضائية.
  - التأكد من وجود برامج مخزنة بالجهاز وتقوم بفك شفرات القنوات الفضائية.
  - عمل تقرير في مفصل يتضمن النتائج التي تم التوصل إليها خلال عملية الفحص.
  - اعتماد التقرير من قبل رئيس القسم ومدير الإدارة.
  - إرسال التقرير للجهة المعنية مع الحفاظ على نسخة منه بقاعدة البيانات.
- القسم السادس/ فحص الهواتف النقالة. (١٦٣)

يلعب قسم فحص الهواتف النقالة دوراً مهماً في عملية فحص وتحليل وتقييم الأدلة الإلكترونية

للهواتف اللاسلكية (الهاتف النقال)، والتي تقوم باستقبال وإرسال مكالمات هاتفية ورسائل نصية

(١٦٢) المري. سعيد ثاني. ضابط أمن المعلومات بالقيادة العامة لشرطة دبي. مقابلة شخصية. ١/١١/٢٠٢٢.

(١٦٣) المصدر إدارة الأدلة الإلكترونية، الإدارة العامة للأدلة الجنائية وعلم الجريمة، شرطة دبي، بتاريخ ٢٥-١٠-٢٠٢٢م.

وصوتية ومرئية بالإضافة الى إرسال رسائل إلكترونية، عن طريق بطاقة (SIM Card) المزودة من قبل

شركة الاتصال، والتي تقوم أيضاً بتخزين قائمة أسماء المتصلين ورسائل نصية.

الإجراءات المتخذة في تحصيل الدليل الإلكتروني في هذا القسم: (١٦٤)

- استلام القضية أو الحرز من الجهة المعنية.
- التأكد من سلامة الحرز وتحديد الخبير المختص.
- تحديد نوع الجهاز وتوثيق جميع بياناته كتابياً وتصويرها.
- تحديد خصائص الجهاز وأماكن تخزين المعلومات به، وعمل نسخه منها.
- بيان الملفات المرجعة والمحدوفة والتي تمت الكتابة عليها مع تحديد تواريخ كل عملية.
- تحديد أرقام المكالمات الصادرة والواردة والتي لم يتم الرد عليها مع التاريخ والوقت الخاص بكل مكالمة.
- تحديد الأرقام المخزنة بالجهاز مع الأسماء المرتبطة بها وبيان أماكن تخزينها ومدى علاقتها بالقضية.
- تحديد الأسماء والعناوين بالإضافة الى الرسائل النصية وأماكن تخزينها.
- تحديد فيما إذا تم استخدام الجهاز للدخول على شبكة الانترنت وبيان المعلومات الخاصة بذلك مثل (البريد الإلكتروني، ملفات خاصة، فيروسات، برامج، شفرات) ومدى علاقتها بالقضية.
- عمل تقرير فني مفصل يتضمن النتائج التي تم التوصل إليها خلال عملية الفحص.
- اعتماد التقرير من قبل رئيس القسم ومدير الإدارة.
- إرسال التقرير للجهة المعنية مع الحفاظ على نسخة منه بقاعدة البيانات.

(١٦٤) المري. سعيد ثاني. ضابط أمن المعلومات بالقيادة العامة لشرطة دبي. مقابلة شخصية. ٢٠٢٢/١١/١.

## المبحث الثاني

### أنواع الأساليب التدريبية وأهم التطبيقات العملية في نطاق شرطة دبي

#### تمهيد

ركزت شرطة دبي في استخراجيتها على الكثير من القيم السامية التي تدل على الحرفية في المجال الشرطي والاجتماعي وأصبحت مؤسسة ذات سمعة رائدة في كافة المجالات الأمنية في سبيل تحقيق الهدف الرئيسي من استخراجيتها وهو جعل مدينة دبي مدينة يسودها الأمن والأمان، وكل هذا لأن يتحقق إلا بوجود كوادر مؤهلة بأعلى مستويات التدريب وجاهزة للتعامل مع كافة القضايا الشرعية والاجتماعية والإنسانية سعياً منها للتحقيق كافة الأهداف والقيم التي تسعد المجتمع وتحقق أعلى شعور بالأمان لكافة أفراد المجتمع، ومن أهم تلك القيم "الابتكار في القدرات المؤسسية" والتي تتضمن تطوير رأس المال البشري بكفاءة وفعالية، من خلال تأهيل كافة منتسبيها عن طريق التدريب العلمي والعملية<sup>(١٦٥)</sup> وعالية سيتم تقسيم هذا المبحث في مطلبين: اخصص في الأول: أساليب التدريب للمحققين الجنائيين. وأفرد في الثاني: تطبيقات عملية على الجرائم الإلكترونية وهي فيما يلي:

#### المطلب الأول

##### أساليب التدريب للمحققين الجنائيين

مصطلح التدريب في شرطة دبي يتضمن الكثير من المعاني والدلائل والمؤشرات التي تفسر القيمة والأهمية التي توليها شرطة دبي للتدريب، من خلال تكريس كل الجهود في سبيل الوصول لأعلى مستويات الحرفية العالمية في المجال الأمني والشرطي، وهذا لان يتحقق إلا من خلال الدعم اللامحدود التي تولية القيادة العامة لشرطة دبي لمنتسبيها منذ اليوم الأول للالتحاق في المؤسسة، فقد أنشئت

(١٦٥) البستكي، حميد عبدالله. مسرح الجريمة الإلكترونية ودوره في إثباتها. رسالة ماجستير أكاديمية شرطة دبي. ٢٠١٨.

القيادة العامة لشرطة دبي في عام ١٩٨٧م أكاديمية شرطة دبي، ذلك الصرح العلمي الشامخ بتخصصاته المختلفة والمختصة في مجال التدريب العسكري والأمني، ففي هذه المرحلة يتم تدريب كافة منتسبي شرطي دبي من ضباط وصف ضباط وأفراد وصقل مهاراتهم في كافة التخصصات الأمنية والشرطية، أثناء فترة الدراسة أو بعد مزاولة العمل من خلال المواد الدراسية القانونية والشرطية التي تتم اثناء فترة الدراسة، وكذلك عمل دورات متخصصة وبشكل دوري بعد فترة الانتهاء من الدراسة، وذلك لمواكبة كافة التطورات التي يتطلبها المجال الأمني والشرطي لتحقيق الغرض من التدريب والوصول للغاية المراد منها في جعل مدينة دبي المدينة الأكثر شعوراً بالأمن والامان. لهذا يوجد عدة أساليب تدريبية وتخصصية في شرطة دبي وهي: (١٦٦)

#### الأول/ التدريب الأكاديمي والتطبيق العملي:

- يتم أثناء فترة الدراسة بأكاديمية شرطة دبي والتي تصل الى ٤ سنوات دراسية تتضمن الدراسة الأكاديمية والتطبيقية من خلال دراسة المواد القانونية والشرطية المتخصصة والتي تنمي مهارات المنتسب من الناحية العلمية والقانونية.
- يتم التركيز في السنة الدراسية الأخيرة على المواد التطبيقية المتخصصة في المجالات المختلفة ومن أهم تلك المجالات التدريب على مكافحة الجرائم الإلكترونية والمعلوماتية التي يتم شرح المبادئ الأساسية عن مفهوم الجرائم الإلكترونية وكيفية التعامل معها.

(١٦٦) المصدر إدارة الأدلة الإلكترونية، الادارة العامة للأدلة الجنائية وعلم الجريمة، شرطة دبي، بتاريخ ٢٥-١٠-٢٠٢٢م.

## الثاني/ الدورات التخصصية في مجال العمل:

- عند الانتهاء من فترة الدراسة ومزاولة العمل يتم عمل دورات وورش عمل تخصصية كلاً حسب مجاله بمختلف المستويات.
  - يحظى المحققين الجنائيين بدورات خاصة نظرية وتطبيقية تساهم في رفع مستوى كفاءتهم وتتطور معلوماتهم السابقة التي تلقوها أثناء دراستهم بالأكاديمية.
  - يتم التركيز على الدورات المهمة والتي تخدم بالأساس فن التحقيق الجنائي الحديث، ومن ضمن تلك الدورات: (Advanced Incident Response, Threat Hunting, and Digital Forensics)
  - يتم عمل دورات تخص فن التحقيق الحديث، من خلال جلسات تطبيقية افتراضية.
  - يتم عمل دورات لغة الجسد المتخصصة في علم الإجرام بكافة مستوياتها.
  - يتم عمل دورات في إدارة الأزمات الإلكترونية، من خلال عمل سيناريوهات تطبيقية.
  - تم عمل دورات تخصصية في علم النفس، من خلال دراسات للسلوك الإجرامي.
- الثالث/ الدراسات الأكاديمية المتخصصة عن طريق الابتعاث الداخلي والخارجي:
- تحديد تخصصات علمية عند الابتعاث للمختصين لعمل دراسات عليا في عدة مجالات منها (الجريمة السيبرانية والتحقيق الرقمي، الأمن الإلكتروني والأنظمة الجنائية، الحماية ضد القرصنة الإلكترونية).
  - عمل أبحاث محلية ودولية معتمدة في مجال التحقيق الجنائي الإلكتروني والأدلة الجنائية الإلكترونية لتطوير مهارات الخبراء والمختصين.

## الرابع/ التعاون الإقليمي والدولي في المجال الأمني:

- يتم عن طريق عقد الدورات الخارجية مع الجهات الخارجية المتخصصة بمجال التحقيق الإلكتروني.
- يتم عن طريق عمل اختبارات كفاءة عالمية لتقييم المستوى للخبراء والمختصين سنوياً.
- يتم عن طريق حضور المؤتمرات والورش العالمية والإقليمية للاطلاع على اخر المستجدات في المجال الجنائي والتحقيق الإلكتروني.

### المطلب الثاني

#### تطبيقات عملية على الجرائم الإلكترونية

أصبحت العلاقة بين التطور الهائل في تقنية المعلومات والجريمة الإلكترونية علاقة طردية بحيث كلما تطورت الوسائل التقنية تتطور معها الجريمة الإلكترونية، بل قد تفوقها أحياناً في ضل وجود طفرة تقنية في مجال التكنولوجيا الحديثة، وانتشار شبكة مواقع التواصل الاجتماعي بين أفراد المجتمع حتى أصبح جزء لا يتجزأ من الحياة اليومية، فقد صار التواصل عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي نمط حياة، سواء في المجال الشخصي أو العمل، ونتيجة لذلك أصبح التسوق الإلكتروني السبيل الأسهل لمعظم أفراد المجتمع، وبدورها الشركات والمؤسسات أتجه لنظام العمل عن بعد، وكل هذا يؤدي الى وجود بيئة خصبة لحدوث أشكال مختلفة وطرق وأساليب حديثة لارتكاب الجرائم الإلكترونية.<sup>(١٦٧)</sup>

وعليه فقد أصبحنا أمام جرائم إلكترونية حديثة يتم ارتكابها بطرق مختلفة وأساليب مبتكرة، حيث كانت آخر إحصائية تم التصريح عنها في منصة (E-Crime) المتخصصة بتقديم البلاغات عن

(١٦٧) الرئيسي. شعيب آدم محمد. مرجع سابق.

الجرائم الإلكترونية بعام ٢٠٢١ أكثر من ٢٥ ألف موزعة بين بلاغات وشكاوى واقتراحات من أفراد المجتمع. (١٦٨)

وهذا العدد الهائل من الأرقام يدل على تنوع وتطور أساليب ارتكاب تلك الجرائم الإلكترونية، فقد تتم الجرائم الإلكترونية عن طريق الاحتيال الإلكتروني، وعمليات الاختراق، والابتزاز وكذلك التهديد ونشر معلومات وبيانات خاصة، وكذلك انتهاك الخصوصية، وأخيراً السب والقذف عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي.

لذلك سنتناول بعض التطبيقات العملية والسيناريوهات الخاصة بطرق ارتكاب الأساليب الإجرامية في هذا النوع من الجرائم الإلكترونية، والتي تم رصدها عن طريقة منصة (E-Crime) وبيان الإجراءات المتخذة بشكل عام من قبل أموري الضبط القضائي، وأخيراً سنتناول رأي البحث في تلك التطبيقات العملية على النحو التالي:

#### أولاً/ تطبيقات إجرامية:

##### الحالة الأولى:

ورد بلاغ عن طريق المنصة الإلكترونية (E-Crime) المعتمدة لدى الإدارة العامة للتحريات والمباحث الجنائية والذي كان مفاده بقيام المدعوة (x) بالتواصل عن طريق برنامج (WhatsApp) مع شخص يدعي بيع حيوانات أليفه عن طريق إعلان بمواقع التواصل الاجتماعي، والذي من خلاله كان الغرض من التواصل هو شراء حيوان أليف من نوع (قطّة) من قبل المعلن إلا أن الأخير قد قبل

(١٦٨) فود، محمد. ٢٠٢٢م. شرطة دبي تكشف أساليب اختراق واحتيال إلكتروني مبتكرة بعد جائحة «كورونا». جريدة

الإمارات اليوم. تاريخ التصفح ٢٠٢٢/١٢/١:

<https://www.emaratalyom.com/local-section/other/٢٠٢٢-٠٨-٢٤-١-١٦٦١٧٥٩>

العرض المقدم من المدعوة (X) كونه يدعي أنه متخصص في بيع هذا النوع من الحيوانات، وعليه قام المذكوران بالاتفاق عن المبلغ والمقدر (١٠٠٠) درهم إماراتي وطريقة التحويل عن طريق رقم الحساب البنكي والذي هو من ضمن الحسابات البنكية المعتمدة والمعروفة في الدولة. وعليه قامت المذكورة (X) بتحويل المبلغ المتفق عليه وعند إرسالها لإيصال الدفع للمشكو ضده قام الأخير بالمطالبة في استكمال الحوار وتسليم الحيوان المراد شراؤه ومن ثم تبين للمذكورة (X) بأنها تحت طائلة النصب والاحتيال نظيراً للفعل المرتكب وعليه لجأت لتقديم بلاغ ضده.

#### إجراءات جهة الاستدلال:

- تمت إحالة البلاغ إلى إدارة المباحث الإلكترونية بالإدارة العامة للتحريات والمباحث الجنائية بصورة عاجلة.
- قام المختصين بإدارة المباحث الجنائية الإلكترونية بالإدارة العامة للتحريات والمباحث الجنائية عن كشف هوية المشكو ضده عن طريق الحساب البنكي المزود من قبل الشاكية.
- تم استدعاء المذكور وتوجيه ما انسب إليه من اتهام إلا أنه أنكر ما هو موجه إليه من فعل.
- أصدر رجال الضبط القضائي على الفور إذن من النيابة العامة مفاده بتحرير الهاتف المحمول للمشكو ضده.
- تم إحالة الهاتف إلى إدارة الأدلة الجنائية الإلكترونية بالإدارة العامة للأدلة الجنائية وعلم الجريمة لفحص محتوى الهاتف لبيان إن كان هنالك حوار أو عملية شراء بين بين الشاكي والمشكو ضده.

- اصدرت إدارة الأدلة الجنائية الإلكترونية بالإدارة العامة للأدلة الجنائية وعلم الجريمة تقريرها الفني والذي كان مفاده بوجود محادثات واتفاق بين الطرفين على شراء قطة بالمبلغ المذكور وتم إرسال إيصال الدفع للشاكية.
- تم إحالة المذكور إلى النيابة العامة مرفقاً به ملف الدعوى بإفادة المذكوران والتقرير الفني الوارد من إدارة الأدلة الجنائية الإلكترونية والهاتف المحمول للجاني.
- وعليه توالت التحقيقات من النيابة العامة وتوجيه الاتهام للمذكور وبدورها تم إحالته إلى المحكمة المختصة بتهمة النصب والاحتيال عن طريق الوسائل الإلكترونية.

#### رأي الباحث:

نستخلص مما ورد من البلاغ المشار إليه اعلاه ومن الاجراءات المتخذة من جهات الاستدلال بأنه قد كانت هنالك سرعة ووضوح في الاجراءات المتخذة من قبلهم نظرا لمواكبة المشرع الاماراتي في التطور المستمر في سير اجراءات الدعوى الجزائية عن طريق النيابة العامة أو المحاكم المختصة في البت لمثل تلك الجرائم، من خلال ما وضعه المشرع الإماراتي بالمادة رقم ٤٠ بالقانون رقم ٣٤ لسنة ٢٠٢١ بشأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية، والتي جرم المشرع فيها الاحتيال الإلكتروني. (١٦٩)

#### الحالة الثانية:

ورد بلاغ عن طريق المنصة الإلكترونية (E-Crime) المعتمدة لدى الادارة العامة للتحريات والمباحث الجنائية والذي كان مفاده بتعرض المدعوة (X) لانتهاك خصوصيتها

(١٦٩) انظر نص المادة رقم ٤٠ بالمرسوم بقانون اتحادي رقم ٣٤ لسنة ٢٠٢١ في شأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية.

من خلال برنامج التواصل الاجتماعي (Facebook)، حيث افادة المذكورة بأنها ترتاد مقهى في أحد المراكز التجارية بشكل دائم، وتفاجئه باتصال من أحد اقربائها يفيد بأن صورها وهي تحسنى مشروها في المقهى بعدة وضعيات وفي زيارات مختلفة قد تم نشرها في أحد الحسابات الخاصة بالبرنامج المذكور أعلاه، وفي الحال قامت المذكورة بالذهاب الى مدير المقهى وإخباره بما حصل والاستفسار عن إن كان يملك معلومات عن الحادثة، وأفاد مدير المقهى بأنه لا يعرف شيء، كما أخبرها بأنه لا يوجد حساب رسمي للمقهى عبر هذا التطبيق، وعلية قامت المذكورة بتقديم بلاغ عبر منصة شرطة دبي (E-Crime) حيث سبب لها هذا التصرف أذى شخصي وأيضاً أضر بسمعتها وأنتهك خصوصيتها.

#### إجراءات جهة الاستدلال:

- تمت إحالة البلاغ إلى إدارة المباحث الإلكترونية بالإدارة العامة للتحريات والمباحث الجنائية بصورة عاجلة.
- قام المختصين بإدارة المباحث الجنائية الإلكترونية بالإدارة العامة للتحريات والمباحث الجنائية بعمل تحري عن الحساب حيث تم عمل كمين له باستخدام أحدث الوسائل والأساليب التقنية الحديثة، وعلية تمكن المختصين عن كشف هوية المشكو ضده عن طريق حساب تطبيق (Facebook).
- تم استدعاء مالك الحساب حيث تبين بأنه يعمل في المقهى الذي تم التقاط الصور منه وعلية قام المختصين بتوجيه ما انسب إليه من اتهام إلا أنه أنكر الاتهام، حيث أدعى انه لم يكن يقصد الإساءة وإتفاء فقط لغرض جمع صور زبائن المقهى، كما افاد بأنه يقوم بذلك من باب الهواية.

- أصدر رجال الضبط القضائي على الفور إذن من النيابة العامة مفاده بتحرير الهاتف المحمول للمذكور.

- تم إحالة الهاتف إلى إدارة الأدلة الجنائية الإلكترونية بالإدارة العامة للأدلة الجنائية وعلم الجريمة لفحص محتوى الهاتف لفحص الجهاز ومعرفة إن كان هناك المزيد من الصور للشاكية أو غيرها من الزبائن.

- أصدرت إدارة الأدلة الجنائية الإلكترونية بالإدارة العامة للأدلة الجنائية وعلم الجريمة تقريرها الفني والذي كان مفاده وجود العديد من الصور للشاكية وغيرها من الصور التي تخص زبائن المقهى من الإناث فقط.

- تم إحالة المذكور إلى النيابة العامة مرفقاً به ملف الدعوى بإفادة المذكوران والتقارير الفني الوارد من الادلة الجنائية والهاتف المحمول للجاني.

- وعليه تم استكمال التحقيقات من النيابة العامة وتوجيه الاتهام للمذكور، وبدورها تم إحالته إلى المحكمة المختصة الاعتداء على الخصوصية من غير رضا المجني عليها عن طريق الوسائل الإلكترونية.

#### رأي الباحث:

نستخلص مما ورد من البلاغ المشار إليه اعلاه ومن الاجراءات المتخذة من قبل جهات الاستدلال والخبراء الفنيين بالمهارة واستخدام أفضل الأساليب التقنية الحديثة التي مكنتهم من الوصول للجاني، من خلال عمل كمين ورصد المتهم وكذلك من خلال استخلاص الدليل الإلكتروني من تطبيق التواصل الاجتماعي (Facebook)، حيث تمكنوا من تحديد المتهم بصورة حرفية وإثبات صحة أقول الشاكية، وعزز ذلك وجود قانون يجرم الاعتداء على الخصوصية دون رضا عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي، حيث نصت المادة رقم ٤٤ بالقانون رقم ٣٤ لسنة ٢٠٢١ بشأن مكافحة الشائعات

والجرائم الإلكترونية، والتي جرم المشرع فيها إفشاء الأسرار والاعتداء على الخصوصية عن طريق استخدام شبكة معلوماتية، أو إحدى وسائل تقنية المعلومات أو نظام معلوماتي. (١٧٠)

### الحالة الثالثة:

ورد بلاغ عن طريق المنصة الإلكترونية (E-Crime) المعتمدة لدى الإدارة العامة للتحريات والمباحث الجنائية والذي كان مفاده تلقي المدعو (X) العديد من الرسائل النصية (SMS) وأيضاً رسائل عن طريق تطبيق التواصل الاجتماعي (WhatsApp)، بشكل مستمر ومزعج من أرقام هاتفية مجهولة داخل الدولة، حيث أفاد المذكور بأن مضمون الرسائل عبارة عن طلب مساعدات مالية لغرض إجراء عملية جراحية في أحد مستشفيات الدولة، وقد أفاد الشاكي بأنه في بداية الأمر تجاهل تلك الرسائل، وقام كذلك بحضر الرقم الهاتفي المجهول ولكن فوجئ بوصول رسائل نصية أخرى من أرقام هاتفية مختلفة لذات الغرض، علماً بأنه حاول حضر تلك الأرقام الهاتفية ولكن دون جدوى، ومن ثم قان بالاتصال بتلك الأرقام الهاتفية محاولاً منه كفى الأذى، ولكن تبين له بأن الأرقام الهاتفية مغلقة بشكل مستمر ولا يمكن الوصول لها عن طريق الاتصال المباشر، وعليه قام المذكور بتقديم بلاغ عبر منصة شرطة دبي (E-Crime).

### إجراءات جهة الاستدلال:

- تمت إحالة البلاغ إلى إدارة المباحث الإلكترونية بالإدارة العامة للتحريات والمباحث الجنائية.
- قام المختصين بإدارة المباحث الجنائية الإلكترونية بالإدارة العامة للتحريات والمباحث الجنائية بعمل تحري عن الأرقام الهاتفية التي أرفقها الشاكي حيث تم التحقق من تلك الأرقام الهاتفية لغرض

(١٧٠) انظر نص المادة رقم ٤٤ بالمرسوم بقانون اتحادي رقم ٣٤ لسنة ٢٠٢١ في شأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية.

معرفة من يمتلكها، وعلية تمكن المختصين عن كشف هوية المشكو ضده بالتنسيق مع الجهات المعنية والمتمثلة بهيئة الاتصالات والحكومة الرقمية.

- تم استدعاء مالك الأرقام الهاتفية حيث تبين بأنه يقوم بإرسال رسائل بشكل عشوائي ومستمر لأرقام هواتف أشخاص متفرقة دون معرفتهم أو وجود علاقة تربطهم لغرض الحصول على مساعدات مالية، وعلية قام المختصين بتوجيه ما انطبقت عليه من اتهام إلا أنه أنكر الاتهام، حيث ادعى انه أضع هاتفه خلال فترة معينة في أحد الأسواق التجارية ولا يعلم إذا ما كان قد تم استخدامه من قبل شخص آخر.

- أصدر رجال الضبط القضائي على الفور إذن من النيابة العامة مفاده بتحرير الهاتف المحمول للجاني.

- تم إحالة الهاتف إلى إدارة الأدلة الجنائية الإلكترونية بالإدارة العامة للأدلة الجنائية وعلم الجريمة لفحص محتوى الهاتف لفحص الجهاز ومعرفة وجود رسائل نصية أو محادثات عن طريق تطبيق التواصل الاجتماعي (WhatsApp).

- أصدرت إدارة الأدلة الجنائية الإلكترونية بالإدارة العامة للأدلة الجنائية وعلم الجريمة تقريرها الفني والذي كان مفاده وجود العديد من الرسائل النصية والمحادثات التي تثبت صحة أقوال الشاكي.

- تم إحالة المذكور إلى النيابة العامة مرفقاً به ملف الدعوى بإفادة المذكور والتقرير الفني الوارد من الادلة الجنائية والهاتف المحمول للجاني مشفوعاً بتقرير هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية.

- وعليه تم استكمال التحقيقات من النيابة العامة وتوجيه الاتهام للمذكور، وبدورها تم إحالته إلى المحكمة المختصة بتهمة التسول الإلكتروني عن طريق الوسائل الإلكترونية.

## رأي الباحث:

نستخلص مما ورد من البلاغ المشار إليه اعلاه ومن الاجراءات المتخذة من قبل جهات الاستدلال والخبراء الفنيين باستخدام كافة الوسائل التقنية المتاحة لمعرفة مجريات القضية بالتفصيل والتي مكنتهم من الوصول للجاني، حيث تم التنسيق بين كافة الجهات المعنية والمختصة، ومن ثم تمكنوا من تحديد المتهم بصورة حرفية وإثبات صحة أقول الشاكي، وعزز ذلك وجود قانون يجرم التسول الإلكتروني عن طريق الوسائل الإلكترونية، حيث نصت المادة رقم ٥١ بالقانون رقم ٣٤ لسنة ٢٠٢١ بشأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية، والتي جرم المشرع فيها التسول الإلكتروني عن طريق وسائل تقنية المعلومات أو أي وسيلة أخرى، وعلية يرى الباحث منح مأموري الضبط القضائي المزيد من الصلاحيات للوصول للمعلومات التي يمكنها إثبات الجرائم الإلكترونية التي جرمها القانون.<sup>(١٧١)</sup>

## الحالة الرابعة:

ورد بلاغ عن طريق المنصة الإلكترونية (E-Crime) المعتمدة لدى الادارة العامة للتحريات والمباحث الجنائية والذي كان مفاده تلقي المدعوة (X) صور خاصة لها وكذلك رسائل ابتزاز وتهديد عن طريق تطبيق التواصل الاجتماعي (Snap Chat)، حيث افادت المذكورة بأنها تعمل في مجال الأزياء النسائية وعرض مختلف التصاميم لغرض نشرها في أغلفة المجالات الخاصة ببيع الأزياء النسائية وايضاً المجالات التي تهتم بالموضة، لذلك تقوم المذكورة بعمل جلسات تصوير خاصة بعد ارتداء تلك الأزياء بقصد التقاط الصور المناسبة التي يمكن عرضها في المجالات المذكورة سابقاً، لذلك يقوم شخص بالتقاط الصور المختلفة ومن ثم يتم اختيار فقط الانسب منها بعد عرضها أولاً على الشاكية، ثم يتم حذف الصور الغير مناسبه حذف نهائي كما جرت العادة في جلسات التصوير السابقة، ولكن تفاجئه

(١٧١) انظر نص المادة رقم ٥١ بالمرسوم بقانون اتحادي رقم ٣٤ لسنة ٢٠٢١ في شأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية.

الشاكية بأن المصور قام بالتواصل معها بشكل خاص عن طريق حسابها بتطبيق (Snap Chat) ومن ثم قام بإرسال صور لها بوضعية لم ترغب فيها ولم تصرح بتصويرها، كما قام بتهديدها وطلب منها مبالغ مالية لكي ي حذفهم، وإلا سيقوم بنشر تلك الصور للجمهور في وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة، وعلية قامت المذكورة بتقديم بلاغ عن ما حدث لها عبر منصة شرطة دبي (E-Crime).

#### إجراءات جهة الاستدلال:

- تمت إحالة البلاغ إلى إدارة المباحث الإلكترونية بالإدارة العامة للتحريات والمباحث الجنائية.
- قام المختصين بإدارة المباحث الجنائية الإلكترونية بالإدارة العامة للتحريات والمباحث الجنائية استدعاء المذكور وتوجيه ما انسب إليه من اتهام إلا أنه أنكر ما هو موجه إليه من فعل، حيث تبين بأنه حذف كل الرسائل الصادرة للشاكية والتي تتضمن الابتزاز والتهديد عن عمل معاينة أولية من قبل مأمور الضبط القضائي.
- أصدر رجال الضبط القضائي على الفور إذن من النيابة العامة مفاده بتحرير الهاتف المحمول للمشكو ضده.
- تم إحالة الهاتف إلى إدارة الأدلة الجنائية الإلكترونية بالإدارة العامة للأدلة الجنائية وعلم الجريمة لفحص محتوى الهاتف لبيان إن كان هنالك صور ومحادثات موجهة للشاكية تتضمن الابتزاز والتهديد.
- أصدرت إدارة الأدلة الجنائية الإلكترونية بالإدارة العامة للأدلة الجنائية وعلم الجريمة تقريرها الفني والذي تبين صحة ما جاء في بلاغ الشاكية.

- تم إحالة المذكور إلى النيابة العامة مرفقاً به ملف الدعوى بإفادة المذكوران والتقارير الفني الوارد من إدارة الادلة الجنائية الإلكترونية والهاتف المحمول للجاني.
- وعليه توالت التحقيقات من النيابة العامة وتوجيه الاتهام للمذكور وبدورها تم إحالته إلى المحكمة المختصة بتهمة الابتزاز والتهديد الإلكتروني.

#### رأي الباحث:

نستخلص مما ورد من البلاغ المشار إليه اعلاه ومن الاجراءات المتخذة من قبل جهات الاستدلال والخبراء الفنيين، إمكانية إثبات ما نسب للمتهم رغم حذفه لها مسبقاً، وهذا يدل على المهارة العالية لدى المختصين والتي مكنتهم من استرجاع ما تم حذفه، وإثبات صحة أقول الشاكية، وعزز ذلك وجود قانون يجرم الابتزاز والتهديد الإلكتروني عن طريق الوسائل الإلكترونية، حيث نصت المادة رقم ٤٢ بالقانون رقم ٣٤ لسنة ٢٠٢١ بشأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية، والتي جرم فيها المشرع الابتزاز والتهديد الإلكتروني عن طريق وسائل تقنية المعلومات. (١٧٢)

#### ثانياً/ تطبيقات قضائية:

#### القضية الأولى: ١٧٣

- حيث إن وقائع الدعوى - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن النيابة العامة قد أسندت إلى الطاعن أنه بتاريخ ١٢/١٢/٢٠٢٠م بدائرة إمارة أم القيوين:
- أرسل عن طريق شبكة معلوماتية مواد إباحية بقصد العرض على الغير على النحو المبين بالأوراق.

(١٧٢) انظر نص المادة رقم ٤٢ بالمرسوم بقانون اتحادي رقم ٣٤ لسنة ٢٠٢١ في شأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية.

<sup>١٧٣</sup> الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٢٠٢٢ جزائي. جلسة الثلاثاء الموافق ١٥ من نوفمبر سنة ٢٠٢٢م.

- حاز عمدا إباحية باستخدام شبكة معلوماتية ووسيلة تقنية المعلومات وقام بإعادة إرسالها للغير على النحو المبين بالأوراق.

وطلبت معاقبته طبقا للمواد ٣٤-٣٥-٣٦ من المرسوم بقانون رقم ٣٤ لسنة ٢٠٢١ م في شأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية.<sup>١٧٤</sup> ، بجلسة ٢٠٢٢/٢/١٦ م قضت محكمة أول درجة حضوريا بإدانة الطاعن بما أسند إليه من اتهام ومعاقبته للارتباط بالحبس لمدة سنة وتعريمه مبلغاً وقدره خمسين ألف درهم وإبعاده عن الدولة بعد تنفيذ العقوبة المقضي بها. واستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٠٢٢/٢٨ وبتاريخ ٢٠٢٢/٤/٤ م قضت محكمة استئناف أم القيوين الاتحادية بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المستأنف ثلاثة أشهر وتعريمه مبلغ عشرة آلاف درهم عن التهمتين المسندتين إليه وتأييده فيما عدا ذلك مع إلزامه بالرسوم القضائية. طعن المحكوم عليه على هذا الحكم بالطعن المائل وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها رأته فيها رفض الطعن. وحيث إن حاصل ما ينعي به الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التسبب والفساد في الاستدلال والإخلال بحق الدفاع ذلك أنه دانه بالجرمة المسندة إليه على الرغم من تمسكه في دفاعه بأن اعترافه بالاستدلالات وليند إكراه مادي ومعنوي مارسه الشرطة عليه وأن الحكم جاء بغير أسباب وانعدام أركان الجريمة المسندة إليه وإذ قضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف دون تحقيق دفاع الطاعن فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه. وحيث إن النعي في مجمله مردود ذلك أن المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن لمحكمة الموضوع أن تستمد فناعتها بثبوت الجريمة من أي دليل قولي أو فني تظمن إليه طالما أن هذا الدليل له مأخذه الصحيح من الأوراق ولها

<sup>١٧٤</sup> انظر نص المواد رقم ٣٤-٣٥-٣٦ بالمرسوم بقانون اتحادي رقم ٣٤ لسنة ٢٠٢١ في شأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية.

تقدير الاعتراف الصادر عن المتهم في أي مرحلة من مراحل التحقيق أو الاستدلال وأن تأخذ به ولو عدل عنه فيما بعد في الجرائم التعزيرية وأن الدفع بصدور الاعتراف تحت تأثير الإكراه يقع عبء إثباته على من يدعيه لورده على خلاف الأصل.

ولما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه المؤيد للحكم المستأنف لأسبابه والمكمل له أنه قد عرض لأدلة الثبوت المقدمة من الاتهام وما قدمه المتهم في مواجهة تلك الأدلة وخلص إلى ثبوت التهمة في حق الطاعن أخذاً من اعترافه بمحض الاستدلالات من أنه قام بتداول فيديو لطفليتين في الحساب التابع لشركة (Facebook) وهذه للمرة الأولى واعترف بالتحقيقات بأن شاهد الفيديو قبل سنتين وتأييد ذلك بما أكده برنامج أمني خاص تابع لوزارة الداخلية مركز حماية الطفل ومن جماع ما تقدم خلص الحكم المطعون فيه إلى تأييد إدانة الطاعن بما أسند إليه بعد أن عدل العقوبة المقضي بها في حقه واكتفى بالحبس ثلاثة أشهر والغرامة عشرة آلاف درهم عن التهمتين المسندتين إليه وكان ما خلص إليه الحكم المطعون فيه سائغا وله أصله الثابت بالأوراق ويكفي لحمل قضائه ولا ينال من ذلك ما دفع به الطاعن من اعترافه في الاستدلالات كان وليد إكراه إذ جاء ذلك قولاً مرسلًا عارياً من دليل صحته ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن بوجه النعي لا يعدو أن يكون مجادلة موضوعية في سلطة محكمة الموضوع في فهم واقع الدعوى وتقدير الأدلة فيها بما لا يجوز إثارته أمام هذه المحكمة ويكون الطعن على غير أساس من الواقع والقانون متعين الرفض.

رأي الباحث:

لما كان المتهم قد تم إثبات حيازته للمواد الإباحية بالأطفال عن طريق البرنامج الأمني الخاص بوزارة الداخلية، ولما كان المواد ٣٤-٣٥-٣٦ تنص صراحة بالعقوبات المقررة، فإن الباحث يرى بأنه كان من المفترض رفض الطعن في محكمة الاستئناف وإدانة المتهم كون موضوع الحكم هو أطفال كما أن لمحكمة الموضوع أن تستمد قناعتها بثبوت الجريمة من أي دليل قولي أو فني تطمئن إليه طالما أن هذا الدليل له

مأخذه الصحيح من الأوراق، وعلية فإنه لا يجب التهاون أو الأخذ بالطعون المقدمة من قبل المتهم حتى تكون عضه وعبرة لمن تسول له نفسه عمل ذلك.

#### القضية الثانية: ١٧٥

حيث إن الوقائع على ما يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن النيابة العامة أسندت إلى الطاعن أنه بتاريخ سابق على ١٨/٤/٢٠٢٢م بدائرة إمارة دبي: سب المجني عليه (X) وأسند إليه واقعة من شأنها أن تجعله محملاً للعقاب والازدراء من قبل الآخرين على النحو المبين بالمحضر وذلك باستخدام شبكة معلوماتية وذلك بأن قام بتصوير مقطع فيديو ونشره عبر برنامج (WhatsApp) على النحو المبين بالتحقيقات. وطلبت النيابة معاقبته بالمواد ٤٣ الفقرة الأولى، ٥٦ من المرسوم بقانون اتحادي رقم ٣٤ لسنة ٢٠٢١م في شأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية.<sup>١٧٦</sup> وبجلسة ٢٥/٥/٢٠٢٢م قضت محكمة أول درجة حضورياً بتغريم الطاعن ثلاثمائة ألف درهم عن التهمة المسندة إليه ومصادرة الهاتف موضوع الجريمة. واستأنف المحكوم عليه (الطاعن) هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٧٩/٤/٢٠٢٢م، وبجلسة ١٨/٧/٢٠٢٢م قضت محكمة الاستئناف حضورياً وبالإجماع بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وذلك بتغريم المتهم عشرة آلاف درهم. ولم يلق هذا الحكم قبولا لدى الطاعن فأقام عليه طعنه المائل، وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن ومصادرة مبلغ التأمين. وحيث إن مما ينعي به الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال

١٧٥ الطعن رقم ٩٧٦ لسنة ٢٠٢٢م جزائي. جلسة الثلاثاء الموافق ٦ من ديسمبر سنة ٢٠٢٢م.

<sup>١٧٦</sup> انظر نص المواد رقم ٤٣-٥٦ بالمرسوم بقانون اتحادي رقم ٣٤ لسنة ٢٠٢١ في شأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية.

حين رد على دفعه الرامي إلى تغيير القيد والوصف للجريمة المنسوبة له من السب بواسطة تقنية المعلومات إلى تطبيق قانون العقوبات رداً غير قانوني مما يعيبه ويستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعي شديد ذلك أنه من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن الأصل في الوصف القانوني هو ما تسبغه المحكمة على الواقعة المطروحة عليها ولا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة إلى الوصف القانوني السليم الذي ترى انطباقه على الواقعة، وذلك أن المحكمة مكلفة بتمحيص الواقعة المطروحة بجميع كيوفها وأوصافها وأنها تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً، وأن المشرع لم يغفل يد المحكمة في فهم المقصود بالنص القانوني بل أوجب على المحكمة تفسير النص وبيان مقاصده والغاية التي يريد المشرع من تلك النصوص.

ولما كان من المقرر أن جرائم السب الواردة بالمادة ٤٣ من المرسوم بقانون اتحادي رقم ٣٤ لسنة ٢٠٢١م في شأن مكافحة الشائعات والجرائم الالكترونية قد اشترط المشرع لقيامها وانطباق النص عليها أن يتم السب بواسطة شبكة المعلومات أو أي وسيلة تقنية معلومات وأن يتاح للمستخدمين الآخرين الدخول على الشبكة وتبادل المعلومات، إذ عرفت المادة الأولى من ذات القانون شبكة المعلومات بأنها ارتباط مجموعتين أو أكثر من البرامج المعلوماتية يتيح للمستخدمين الدخول وتبادل المعلومات وعرفت وسيلة تقنية المعلومات بأنها "أي أداة إلكترونية مغناطيسية" بما مؤداه أن المشرع جعل من انتشار الجريمة عبر الفضاء الإلكتروني علة التجريم لخطورتها على الأفراد والمجتمع، في حين أن جريمة السب الواردة في المادة ٤٢٧ من قانون الجرائم والعقوبات هي جرائم تتم بواسطة الهاتف بين شخصين أو أكثر يحدد المتصل ولا تخرج عن نطاق المتصلين ولا تسمح للآخرين بالدخول وتبادل المعلومات فيها. ولما كان برنامج (WhatsApp) من البرامج التي تستخدم بواسطة الهاتف حصراً وهو

ارتباط بين شخصين أو أكثر يحدد المرسل إليه دون أن يتاح للآخرين غير المعنيين بالإرسال الدخول على البرنامج وتبادل المعلومات الواردة فيه شأنه في ذلك شأن الرسائل النصية، ومن ثم فإن استخدام برنامج الواتساب في السب يندرج ضمن الجرائم الواردة بالمادة ٤٢٧ من قانون الجرائم والعقوبات وتخرج عن نطاق التجريم الوارد بالمادة ٤٣ من المرسوم بقانون اتحادي رقم ٣٤ لسنة ٢٠٢١م في شأن مكافحة الشائعات والجرائم الالكترونية. ولما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه المؤيد للحكم المستأنف في شأن الإدانة لم يلتزم هذا النظر إذ أدان الطاعن بموجب المادة ٤٣ من المرسوم بقانون اتحادي رقم ٣٤ لسنة ٢٠٢١م في شأن مكافحة الشائعات والجرائم الالكترونية بالمخالفة للقانون مما يعيبه ويوجب نقضه مع الإحالة دون حاجة للبحث باقي أسباب الطعن.

رأي الباحث:

بعد الإطلاع على حكم المحكمة العليا وتوضيح الأسباب التي ذكرتها المحكمة وحالة دون التجريم الوارد بالمادة ٤٣ من المرسوم بقانون اتحادي الإماراتي رقم ٣٤ لسنة ٢٠٢١م في شأن مكافحة الشائعات والجرائم الالكترونية، فإن الباحث يهيب بالمشروع إدراج جريمة السب أو القذف في برنامج (WhatsApp) ضمن الجرائم الإلكترونية، حيث يعد البرنامج من أشهر برامج التواصل الاجتماعي في وقتنا الراهن، كما أن البرنامج المذكور لا يعمل إلا بوجود خدمة إنترنت، وهذا يعني أن جريمة السب وقعت من خلال الشبكة المعلوماتية التي نصت عليها المادة ٤٣ المذكورة سابقاً.